ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The European Union as the Engine of Economic Power in the years (1991-2001 AD)

M.D. Shahad Hussam Sami

Samarra University/ college of Literature / Department of History

* *Corresponding author: E-mail* : shahad.hussam.sami@uosamarra.edu.iq

07715945986

Keywords:
Europe,
the European Union,
economic integration,
the European economy,
the European Union Agreement.
the euro,

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	15 July 2023
Received in revised form	25 July 2023
Accepted	6 Aug 2023
Final Proofreading	19 Dec 2023
Available online	21 Dec 2023

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The European Union garnered significant attention in the field of international affairs due to its efforts in expanding and integrating its economy. This was seen as a collective approach to stimulate and rejuvenate economic and commercial activity, while also ensuring a smooth integration into the global economy. Given its proximity to other major economic blocs, the European Union is well-positioned to align with and benefit from current global economic trends. In the future of the twenty-first century, we will see the monitoring of European integration and its historical and current progress. In 1992, the countries of the European Community reached an agreement to establish the European single market. This agreement went beyond the elimination of physical barriers and also included the removal of unexpected restrictions. Additionally, there was an agreement on monetary coordination among the currencies of the European Community countries, which took place in several stages and was referred to as the economic union. Furthermore, in response to the growing demand for unrestricted movement of capital and financial services, the Maastricht Treaty was enacted, resulting in the transformation of the European Community into the European Union. When discussing the European Union's role in the global economy, it is widely recognized as an economic powerhouse that significantly contributes to driving economic progress. Related to or concerning the economy.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.12.1.2023.20

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الاتحاد الاوروبي محرك القوة الاقتصادية ما بين عامي (١٩٩١-٢٠٠١م)

م.د شهد حسام سامي/ جامعة سامراء/كلية الاداب /قسم التاريخ

الخلاصة:

اثار الاتحاد الاوروبي حديث الكثير من المهتمين في الشؤون الدولية لما خطاه من الخطوات نحو التوسع والاندماج الاقتصادي والتي انعكست على المنظور الجماعي الاوروبي وكبديل اقتصادي لدفع

وانعاش نشاطها الاقتصادي والتجاري ولضمان اندماجها الايجابي في سير الاقتصاد العالمي،كما قرب الاتحاد الاوروبي بين كل التكتلات الاقتصادية العالمية الراهنه والتنبوء بمستقبل القرن الحادي والعشرين مع تتبع مسيرة التكامل والاندماج الاوروبي في الماضي والحاضر ، ففي عام 1992 اتفقت دول المجموعة الأوروبية على إنشاء السوق الأوروبية الموحدة، وبمقتضى ذلك لم يقتصر الأمر على إلغاء الحواجز المادية، بل تضمن الاتفاق على إزالة القيود غير المنظورة، وكذلك تم الاتفاق على التنسيق النقدي بين عملات دول الجماعة الأوروبية في خطوات متعددة فيما عرف بالاتحاد الاقتصادي والنقدي وهذا ما سوف نراه لاحقا، و أمام زيادة الدعوة لحرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات المالية تم التوقيع على معاهدة ماستريخت والتي بمقتضاها تم تحويل الجماعة الأوربية إلى الاتحاد الأوروبي ، وفي الحديث عن دور الاتحاد الأوروبي في الاقتصادي العالمي فقد عد عملاق الاقتصاد تثميناً لدوره في تحريك العجلة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : اوروبا ، الاتحاد الاوروبي ، التكامل الاقتصادي ، اليورو، الاقتصاد الاوروبي ، اتفاقية الاتحاد الاوروبي.

المقدمة :

اعتمد الاتحاد الاوروبي على استراتيجية دمج ونجاح الاقطاب المغناطيسية الجاذبة من خلال دول داخل اقطار الوحدة الاوروبية ، الوحدة الاوروبية هي أولاً وقبل كل شيء مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة قبل ان يتحول الى مشروع سياسي واقتصادي ، لم يظهر هذا المشروع فجأة ولم يخرج في صورة نص متكامل إنما تبلور تدريجيا .

فقد كانت أول مصادر القانون في الاتحاد الاوروبي هي مجموعة المعاهدات المنشأة للاتحاد والتي تم تعديلها في مراحل مختلفة ، منذ معاهدة باريس (European Coal and Steel Community) عام ١٩٥١ ومروراً بمعاهدة روما للسوق الاوروبية المشتركة (European Economic Community) عام ١٩٥٧ ومروراً ايضاً بمعاهدة الوحدة الاوروبية (Single European Act) عام ١٩٨٦ وصولاً الى معاهدة ماستريخت للاتحاد الاوروبي (Treaty on European Union) لعام ١٩٩٢ ، قامت هذه المعاهدات بإنشاء مؤسسات مختلفة للاتحاد ولاتزال تشكل الاساس للنظام القانوني والقوة الاقتصادية الاوروبية والمصدر الاول لها . (الشوبكي، 2004، صفحة 13)

اما فيما يخص البنية التنظيمية للاتحاد الأوروبي يعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيم على ثلاثة أجهزة إدارية تعرف بما يسمى المثلث الإداري وهي :

أولا: المفوضية الأوروبية هي عبارة عن هيئة تنفيذية للاتحاد الأوروبي، تتألف من20مفوضا، مقرها "بروكسل" ، وتهتم بمصالح الاتحاد ، وتمتلك المفوضية صلاحيات اقتراح القوانين المشتركة والإشراف على تنفيذها، بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، كما تقو م بوضع الميزانية العامة للاتحاد والإشراف على تنفيذها، كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد، ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الاتحاد حيث تمارس المفوضية السلطات الممنوحة بناء على تفويض من مجلس الوزراء .

ثانيا: مجلس الاتحاد الأوروبي يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوربي انشأ عام 1974 ويقوم بتمثيل مصالح هذه الدول على المستوى الأوروبي ، وله صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني، ويتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء وتتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر، ويكمن دوره في تحديد التوجهات والاختيارات العامة لسياسة الاتحاد، حيث يقوم باقتراح المشاريع ومتابعة تنفيذها ومراقبة احترام نصوص المعاهدات، ويعتبر المجلس الأوروبي أعلى مستويات من القرار بالبناء المؤسساتي للاتحاد الأوروبي، ويكون مقر المجلس بعاصمة الدولة التي ترأس الاتحاد .

ثالثا: البرلمان الأوروبي يتكون من 785 نائبا منتخبين من مواطني الاتحاد لمدة 5 سنوات مهمته التصويت على ميزانية الاتحاد ومراقبة ، لكنه يعمل أيضا في" بروكسل "و " لوكسمبورغ"، فالبرلمان الأوروبي اللجنة الأوربية (يوجد مقره في ستراسبورغ) يملك بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي ويراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، كما يشارك بوضع القوانين ويصدق على الاتفاقيات الدولية وعلى انضمام الأعضاء الجدد .

أاجتمعت الدول الاثنا عشر الاعضاء (بريطانيا، فلندا ، فرنسا، المانيا ، بلجيكيا ، هولندا ، اسبانيا ، البرتغال، ايطاليا،النمسا ، ايرلندا و لوكسومبورغ)في مدينة ماستريخت الهولندية في ٧ فبراير عام ١٩٩٢ .

و قد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوربية وتتمثل في:

-**المرحلة الأولى:** ١٩٩٣ تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية .

-**المرحلة الثانية :** ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط.

-**المرحلة الثالثة :** من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

اتفق الاعضاء على جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والنقدية فقد تم الاتفاق على عدة بنود كانت المحرك الاساسي للقوة العالمية الاقتصادية (حشاد، 1998، صفحة 63) واهمها :

١-انشاء اتحاد اوروبي يسمح لأي دولة الانضمام اليه كعضو بشرط الالتزام ببنودة .

٢-اصدار عملة موحدة عام ١٩٩٩ و هي (اليورو).

٣-الاتفاق على سياسة خارجية مشتركة .

٤_اقامة مشروع السوق الداخلية المشتركة .

٥_زيادة التقارب في الاداء الاقتصادي والنقدي والتنسيق بين الدول الاعضاء في إطار المؤسسات الاقتصادية (سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، 2010، صفحة 170).

٦_توحيد نظام سعر الصرف ويكون من مسؤولية البنك المركزي الاوروبي الموحد (European Central Bank) .

٧-وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان واحترام وحماية حقوق الأقليات .

٨-وجود اقتصاد سوق فعال وقادر على تحمل عبء المنافسة مع قوى السوق ضمن إطار الإتحاد

٩ -القدرة على تحمل التزامات العضوية بما يتضمن التمسك بأهداف الإتحاد النقدية والاقتصادية والسياسي.

١٠-كما لا يمكن إغفال القرب الجغرافي وطبيعة الروابط القائمة بالفعل بين دول الإتحاد والدول الراغبة بالانضمام كشرط من شروط الانضمام وتقوية المفوضية الأوروبية بمهمة تقييم التقدم بمعايير الانضمام لانتقاء الفائزين الأكثر نجاحا في تلبية تلك الشروط .

١١_الالتزام بشروط ومعايير الانضمام للاتحاد الاوروبي (Labatt, 2003, pp. 23-24) من خلال الجدول المبين للمدة مابين عامي (1996-1998) الديون والموازنة والناتج المحلي ليتبين معدل الفائدة لكل دولة (سمير، ١٩٩٩، صفحة ١٠٢).

الجدول رقم(1-1): المعايير المتفق عليها والمحققة في بلدان الاتحاد الأوروبي بخصوص شروط الانضمام

البلد/المؤشر	نسبة التضخم			نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي			نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي			معدلات الفوائد الطويلة الأجل		
المعايير المتفق عليها/السنوات	%2.7			%60			%3			%7.8		
	96	97	98	96	97	98	96	97	98	96	97	98
ألمانيا	4.1	3.2	2.7	61.0	63.2	61.3	1.5	1.6	1.4	6.3	6.0	5.6
فرنسا	4.0	3.1	3.0	56.0	58.0	58.0	2.0	1.6	1.2	6.6	6.0	5.5
بلجيكا	3.3	2.9	2.1	130.0	127.2	122.2	2.1	2.0	1.4	6.4	6.1	5.7
لوكسمبورغ	9.9	0	1.7	70.8	70.8	60.7	1.4	1.8	1.4	6.4	6.1	5.6
هولندا	2.6	2.5	1.4	78.2	67.0	72.1	2.1	2.0	1.8	6.3	6.0	5.5
ايطاليا	6.8	4.5	2.7	124.5	123.0	121.6	3.8	2.6	1.8	9.0	7.1	6.7
المملكة المتحدة	1.8	3.1	1.9	65.2	56.5	53.45	2.4	3.0	1.8	9.0	7.7	7.0
ايرلندا	1.8	1.1	0.9	80.2	76.0	66.3	1.7	2.0	1.2	7.5	6.6	6.2
الدانمارك	1.4	0.5	0.7	71.0	75.0	65.1	2.1	2.4	1.9	7.2	6.5	6.2
اليونان	7.9	5.7	4.0	110.6	105.0	108.7	8.2	7.2	5.2	-	-	9.8
اسبانيا	4.6	3.2	2.6	68.0	68.9	68.8	3.6	2.7	1.8	8.9	7.1	6.3
البرتغال	4	3.4	2.5	70.5	67.6	62.0	3.1	2.8	1.8	9.0	7.0	6.2
السويد	3.9	2.9	0.8	78.7	78.5	76.6	0.8	1.8	1.9	8.1	7.0	6.5
فنلندا	3.3	1.7	0.9	60.1	60.2	55.8	0.6	1.7	1.3	6.0	5.3	5.9
النمسا	4.3	3	2.5	71.7	73.3	66.1	1.9	1.8	1.1	5.4	5.1	5.6

من خلال الجدول يتضح أن العديد من الدول الأوروبية قد استطاعت أن تحقق المعايير المطلوبة للانضمام إلى عملة "اليورو" عام 1998 ، سواء في مجالات تخفيض العجز إلى أقل من 3%، أو بالنسبة لمعدلات التضخم إلى 2.7%وأسعار الفائدة الى 7.8 %، لكن الدول التي حققت المعيار المطلوب في نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الإجمالي كانت قليلة.

مثلت اتفاقية ماستريخت مرحلة جديدة في التكامل السياسي الذي أنشأ الإتحاد الأوروبي الذي مثل ثلاث أركان هي المجتمعات الأوربية ، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والشرطة والتعاون الفضائي في المسائل الجنائية ، وتعد الاتفاقية إطلاق مفهوم المواطنة الأوروبية وللتعزيز من صلاحيات البرلمان الأوروبي

الاقتصادي النقدي وهذه المعاهدة جاءت نتيجة للأحداث الداخلية والخارجية ونذكر منها انهيار الشيوعية الشرقية و سقوط جدار برلين **(محمد، ٢٠١٥، الصفحات ١٧-١٨)** .

توحيد ألمانيا والذي نتج عنه اتفاقية الإتحاد الأوروبي وجمع مختلف الهيئات الأوروبية التي أطلقت على نفسها اسم الإتحاد الأوروبي والتي بدورها وضعت جدول للوحدة الاقتصادية والنقدية إضافة إلى ذلك تمت مناقشة القضايا مثل حقوق العمال والصحة وغيرها ، منذ نهاية الحرب الباردة بذل الاتحاد الأوروبي جهده لبناء أوروبا قوية تلتزم بتحويل نفسها إلى موقع الفاعل في الأحداث، واليوم تعد أوروبا من القوى المتميزة في النظام العالمي (سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، صفحة 171) ‘

وتبدو مظاهر القوة الأوروبية في عدة جوانب:

١- **الجانب الجغرافي والسكاني:** يمتد الاتحاد الأوروبي على رقعة جغرافية تساوي ٢,٢٥٥,٩٦١ كم^{٢} ، ويوفر هذا الامتداد الجغرافي الواسع الحصول على الموارد الأولية، التي تقترب من حيث الكم النوع من الموارد الأمريكية، وتتجاوز مثيلاتها اليابانية والصينية على نحو مضاعف. لذلك ساهم الامتداد بعد أن انضمت للاتحاد الأوروبي في تفوقه السكاني على الولايات المتحدة، خصوصا دول شرق أوروبية مما جعله يشكل ثاني قوة سكانية في العالم بعد الصين. والتأثير السكاني لا ينحصر في الكم، وإنما في النوع من ناحية درجة الاهتمام الرسمي أو الخاص بالتعليم، حيث تتميز دول الاتحاد الأوروبي بارتفاع نسبة المتعلمين فيها والتي تقدر بحوالي ٩٧,٦٠%، وبذلك فإن الوضع الجغرافي والسكاني للاتحاد الأوروبي قد ساهم في إبراز أهمية وقوة الاتحاد الأوروبي **(نافعة، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة منها، 2004، صفحة 135)** .

٢- **الجانب الاقتصادي:** يعد التكتل الاقتصادي الأوروبي من أكبر القوى الاقتصادية العالمية، فعلى صعيد تراكم رأس المال العالمي ارتفعت نسبة أوروبا من ١,٢ إلى١٥ تريليون دولار بين عامي ١٩٧٤ -١٩٩٠ بينما تراجعت حصة أمريكا الشمالية من ٥٨% إلى ٣٧,٥% لمصلحة حوض الباسفيكي وأوربا، كذلك صعدت أوروبا تحت عنوان الاقتصاد الغالب لألمانيا، التي احتلت موقع المصدر العالمي، وبلغ مجمل الناتج القومي الإجمالي لأوروبا عام ١٩٨٨، ٦,٥ تريليون دولار الأول خلال عام ١٩٩٠ بما يساوي ٢٨ % من الناتج القومي الإجمالي العالمي بعد الولايات المتحدة واليابان، وبلغت هذه القيمة عام ١٩٩٩، ٨,٥ تريليون دولار بما يساوي ٣١ % من الناتج العالمي. ومن بين عشرة دول تجارية في العالم تشكل دول الاتحاد الأوروبي ٢٠% من التجارة الدولية مقارنةً منها، فالاتحاد الأ مع ١٦,٨ % للولايات المتحدة، و ٩,٦ % لليابان، و٥٣,٦ % لبقية دول العالم نجحت عدد من دول المجموعة الأوروبية وخاصة ألمانيا

(Vincemzi, 1996, p. 72)، في التفوق على الولايات المتحدة فيما يتعلق بنسبة نصيب الفرد من الناتج القومي، حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٩٣ في ألمانيا ٢,٨ % في حين تقاربت هذه النسبة في فرنسا بما يوازي الولايات المتحدة، إذ بلغت هذه النسبة في هذين البلدين فرنسا و أمريكا، على التوالي ٢,٥% و ٢,٢% **(نافعة، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة منها، الصفحات 135-136)** .

٣-**مجال المنظمات الدولية:** نجد أن الاتحاد الأوروبي يحظى بمكانة كبيرة وله يد فاعلة. ففي مجموعة الدول الصناعية الثمان الكبرى يحظى الاتحاد الأوروبي بأربعة مقاعد وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. وفي منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي يشغل الاتحاد الأوروبي خمسة عشر مقعدا ، وفي حلف الناتو احتلت أوروبا من مقاعده الخمسة والعشرين تسعة عشر عضوا ، وفي مجلس الأمن يتمتع الاتحاد الأوروبي بخمسة عشر مقعدا مقعدين من مقاعده الخمسة الدائمة العضوية والتي لها حق الفيتو هما فرنسا وبريطانيا **(حامد، 2004، صفحة 101)** .

٤-**المجال النقدي:** لقد أنتهج الإتحاد الأوروبي سياسات مشتركة وذلك بهدف تعزيز التكامل بين أعضائه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي في المجال الأمني والدفاعي و الاقتصادي من خلال مجموعة من الآليات المتبعة لتحقيق الأهداف المنشودة اقتصاديا رغم الصعوبات وبعض العراقيل **(رفيق، الاتحاد الاوروبي بعد خروج بريطانيا(التحديات والرهانات)، د.ت، الصفحات 211-212)** ، وقد جاءت بدايات التفكير الأوروبي لإيجاد إتحاد اقتصادي ونقدي بعد الحرب العالمية الثانية ، ولا سيما بعد انهيار اتفاقية بريتون وودر التي قام على أساسها صندوق النقد الدولي في بداية السبعينيات بعد أن اجتاحت أوروبا والعالم موجبة التضخم وتذبذب الأسعار وسقوط قاعدة الذهب وشاع استعمال العملات المعومة وعلى إثر فشل هذا النظام الذي تم تطبيقه عام ١٩٧٢ داخل أوروبا والذي بموجبه سمح للعملات الأوروبية أن تتذبذب بعضها البعض بحدود صغيرة ، الى انه تم استحداث النظام النقدي الأوروبي الذي دخل حيز التطبيق في عام ١٩٧٩ وتجدر الإشارة بأن وحدة النقد الأوروبية هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء ويتحدد وزن العملة بدخلها القومي وتجارتها الخارجية ، وبالرغم مما حققه هذا النظام من استقرار إلا أن ذلك لم يدم طويلا بسبب ارتفاع التذبذب في أسعار صرف العملات وموجة المضاربات التي اجتاحت أوربا والتي انتهت بانهياره عام ١٩٩٣ وعلى إثر ذلك تم استحداث الإتحاد الاقتصادي والنقدي لتحقيق الاستقرار النقدي وتحجيم مساحات العجز المالي وتحقيق معادلات منخفضة للتضخم وأصبح من الضروري إيجاد عملة واحدة تكون بديلا للعملة الأوروبية القديمة في إطار معاهدة ماستريخت ، وفي هذا الإطار جاء اقتراح وزير المالية الألماني تيودور فيغل لاسم اليورو في ديسمبر ١٩٩٦ وبدأ توزيع العملة الجديدة على البنوك والمؤسسات المالية في الدول المنتمية لمنطقة اليورو عام ٢٠٠١ وبدأ تداولها تم إنشاء البنك المركزي

الأوروبي ومقره فرانكفورت بألمانيا وعن طريقه يتم التحكم في إصدار العملة وكذلك وضع السياسات النقدية فضلا عن بنك الاستثمار الأوروبي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة للدول الأعضاء عن طريق تمويل المطبوعات (علوان، 1997، صفحة 259) .

٥- **المجال الصناعي:** فيعد الإتحاد الأوروبي ثاني قوة صناعية في العالم بالرغم من نقص بعض مصادر الطاقة في العالم في مجالات صناعة السيارات والمعدات الثقيلة والآلات الصناعية وأعضاء في مجموعة الثمانية وهي كل من ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا والمملكة المتحدة **(كردي، 2013، صفحة 127)** .

٦-**تعزيز المجالات الاقتصادية:** حيث يرتبط هذا المكون بالعمل على تمكين الاتحاد الأوروبي في ضمان قابليته وقدرته على المنافسة الدولية، وبناء شراكات تجارية واستثمارية متنوعة مع مختلف الدول مبنية على سياسة اقتصادية منفتحة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة تنموية تستند على قواعد منظمة التجارة العالمية، والعمل على إعطاء الفرصة في إعطاء السلع القادمة من الدول والمؤسسات لترويج صادراتها داخل دول الإتحاد الأوروبي مع إعطاء امتيازات تفضيلية للمستوردات القادمة من الدول النامية ذات الاقتصاديات التي تسعى للتحول المنفتح، كتخفيض الرسوم، أو بدخول مجاني معفى من الرسوم للسلع الواردة من الدول الأكثر فقراً، بناءً على برنامج الاتحاد المعلن بخصوص ذلك عام ٢٠٠١ **(رفيق، الاتحاد الاوروبي بعد خروج بريطانيا(التحديات والرهانات)، د.ت، صفحة 212).**

٧-**المجال التجاري:** : لقد أنتهج الإتحاد الأوروبي سياسة تجارية محددة في سبيل تنظيم العلاقات التجارية بين أعضاء الإتحاد والتكتلات الأخرى حتى أصبح قوة تجارية كبرى تتفوق كثيرا على منافسيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبالرغم من أن الإتحاد الأوروبي لا يضم بين حدوده سوى ١٥٪ من سكان العالم ولا ينتج سوى ٣٠٪ من ثروة القارات الخمس ، فإنه حقق ٥٨٪ من حجم المبادلات العالمية ويعود سبب ذلك إلى اتساع سوقه الداخلية وقوة وكثافة شبكة المواصلات فقد وصلت قيمة الصادرات السلعية للإتحاد الأوروبي بنحو ٢٢٩٦.١ مليار دولار عام ٢٠٠١ بما يشكل نحو ٣٥.٣٪ من قيمة الواردات العالمية ، ويشير الميزان التجاري لدول الإتحاد الأوروبي عن فائض وصل ٤٨.٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ .

كما ويهتم الاتحاد الأوروبي في زيادة حجم تجارته الدولية من خلال التعاون الاقتصادي الفني بتوقيع اتفاقيات وإقامة شراكات مع دول شرق آسيا كالصين والهند ودول أمريكيا اللاتينية وأفريقيا، والشرق الأوسط، أما الدول الأكثر تطوراً في المجال الاقتصادي (الولايات المتحدة واليابان) ما زال الاتحاد الأوروبي ليس لديه اتفاقيات تجارية خاصة معها، لذلك تتم معالجة العلاقات التجارية مع الدولتين سالفة الذكر، وفقاً لآليات منظمة التجارة العالمية والحفاظ على علاقات اقتصادية تقوم على أساس المساواة والشراكة في التعاون،

وبأسلوب يحافظ على مستوى مقبول من الاستيراد والتصدير بما يتناسب مع انعكاسات إيجابية على الميزان التجاري لكل جانب، وذلك لأن دول الاتحاد الأوروبي ليست على وفاق دائم في تحديد نمط العلاقات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة ، كما وتعتبر الدول الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط شركاء في غاية الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، مما جعل الاتحاد يتجه لإتباع سياسة التكامل الإقليمي، وذلك نظراً لعدة عوامل أساسية تتمحور عندها تحقيق المصلحة المتبادلة والتي تتمثل بالقرب الجغرافي، وأواصر العلاقات التاريخية والثقافية التي ترتبط بين العديد من دول الاتحاد ودول المتوسط ، فوضع الاتحاد الأوروبي أسس شراكة أوروبية متوسطية صدرت من خلال مؤتمر (برشلونة) حيث بينت طبيعة الخطوط العامة التالية للشراكة بين كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط **(الجاسور، 2007، الصفحات 60-62)**

الخاتمة :

تعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي، والذي كان نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة مدة تجاوزت خمسين عاما، وقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة لم يكتب لها النجاح إلا للصيغة التي انتهت إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك انطلاقا من أهداف متواضعة وفي مجالات محدودة إلى أهداف بالغة الأهمية وقد تدرجت التجربة الأوروبية بدءا بإقامة اتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، واستطاعت هذه الدول أن تنتقل من تكامل إقليمي صغير يضم بضعة دول إلى تكامل اقتصادي ونقدي أكبر ، فيعتبر الإتحاد الأوروبي من أبرز صور التكامل الاقتصادي في عصرنا الراهن، فقد عمل منذ نشأته على توحيد وتنسيق مختلف السياسات الاقتصادية بين دوله الأعضاء، جاءت هذه الدراسة لتبين مساهمة الاتحاد النقدي الأوروبي، باعتباره من ابرز و اهم تجارب التكامل الاقتصادي بالعالم في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية .

فالاستقرار الاقتصادي يعد أكبر هاجس للاتحاد الاوروبي، فهو الهدف العام الذي يسعى إلى تحقيقه من خلال سعيه لضبط مؤشراته، بواسطة تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي ودعم استقراره محلياً للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول الاعضاء ، وقد يكون استقرارا اقتصاديا دوليا أو إقليميا عندما يتعلق بثبات الوضع القائم للاقتصاد العالمي، بوجود نمو اقتصادي عالمي مستقر نتيجة عدم حدوث أزمات أو مشاكل اقتصادية داخل نطاق التكتل الاوروبي .

كما أولت معاهدة ماستريخت الاتحاد النقدي، أهمية كبيرة ، في حين حظي الاتحاد الاقتصادي بأهمية ضئيلة ولم تعرفها على نحو واضح، فالمعاهدة وضعت خطط لتحقيق الاتحاد التام بسبب نجاح النظام النقدي الأوروبي في تحقيق أسعار الصرف وتشجيع تنسيق السياسات الاقتصادية .

الهوامش :

Labatt, F. (2003). *Histories politique (1945-2003).* paris: la documentation.

Vincemzi, C. (1996). *Law of European Community.* Manchester.

- بن عزوز محمد. (٢٠١٥). السياسة المتوسطية للاتحاد الاوروبي. ١٧-١٨. الجزائر، جامعة عبدالحميدبن باديس ، رسالة ماجستير (غير منشورة) .

- حسن نافعة. (2004). *الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة منها*. لبنان.

- حسن نافعة. *الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة منها*.

رفيق, حمدان محمد .(د.ت) *الاتحاد الاوروبي بعد خروج بريطانيا(التحديات والرهانات)* .الجزائر: جامعة محمد بو ضاف.

- رفيق, حمدان محمد .*الاتحاد الاوروبي فعد خروج بريطانيا (التحديات والرهانات)* .

صارم سمير. (١٩٩٩). *اليورو*. سوريا: دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع.

عبدالكريم علوان. (1997). *الوسيط في القانون الدولي العام*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عمر الشوبكي. (2004). اوروبا من السوق الى الاتحاد. *مجلة كراسات استراتيجية* ،العدد 141.

محمد دحام كردي. (2013). *مستقبل الاتحاد الاوروبي: دراسة في التأثير السياسي الدولي*. القاهرة: منشورات الحلبي الحقوقية للطباعة والنشر.

ناصر حامد. (2004). *الاثار الاقتصادية لتوسيع الاتحاد الاوروبي*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

ناظم عبدالواحد الجاسور. (2007). *تأثير الخلافات الامريكية على قضايا الامة العربية : حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

نبيل حشاد. (1998). الاتحاد الاقتصادي الاوروبي من الفكرة الى اليورو. *سلسة رسائل البنك الصناعي*، الكويت، العدد ٥٥.

يوسف سعداوي. (2010). *دراسات في التجارة الدولية*. الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.

يوسف سعداوي. (2010). *دراسات في التجارة الدولية*.

References :

1- Ash-Shubaki, Omar. Europe from the Market to the Union. The Strategic Kurasat Journal, Vol. 141, (2004).

2- Aj-Jasur, Nadhum. The Impact of the American Disputes on the Arabic Nation Issues: the Period after the End of the Cold War. Lebanon: Markaz Dirasatul Wihdatil Arabia, (2007).

3- Alwan, Abdulkarim. The Arbitrator in the General International Law. Amman: Maktabatu Darul Thaqafati lin-Nashri wat-Tawziyi, (1997).

4- Kurdi, Mohammad. The Future of the European Union: A Study in the International Political Impact. Cairo: Manshuratul Halabi Al-Huquqi, (2013).

5- Rafiq, Hamdan. The European Union after the Exit of Britain. Algeria: Jamatt Mohammad bin Dhiaf, (2001).

6- Hamid, Nasir. The Economic Effects of the European Union Enlargement. Cairo: Markazul Dirasatil Sitrategia, (2004).

7- Sameer, Sarim. The Euro. Syria: Darul Fikril Muasir, (1999).

8- Hashad, Nabeel. The European Economic Union from the Idea to the Euro. Kuwait: Silsilat Rasaaul Albankul Sinaayi, (1998).

9- Mohammad, bin Azuz. The Policy of the European Union. Unpublished Thesis. Algeria: Abdulhameed University, (2015).

10- Saadawi, Yusuf. Studies in the International Trade. Algeria: Dar Huma Lil Tibaati Wal Nashir, (2010).